

" أزمة التنمية فى ظل الليبرالية الجديدة "

● تتنوع وتتعدد أشكال الرأسمالية حسب اختلاف الازمنة والدول والمؤسسات والثقافات ، وكانت الرأسمالية - فى الاساس- تركز على "الاقتصاد الحقيقى" أى الانتاج والخدمات الأ ان الانشطة المالية- فى الثلاثين سنة الماضية- توسعت لدرجة ازاحت فيها الانتاج الحقيقى من مركزه كمحرك رئيسى للتراكم الرأسمالى ، تلك هى فترة النيوليبرالية التى ادت الى توسع فى "المضاربة المالية والثروة الورقية" على حساب الاستثمار الحقيقى فى الاصول المنتجة، وجاء الانهيار المالى 2008/2007 وماتلاه من ركود اقتصادى ليكشف عورات هذه الايديولوجيه، فالقطاع المالى هو مركز الازمه حيث شاهد العقد الأول من الالفية الثالثة نمواً هائلاً فى الديون العائلية- لاقتناء المنازل فى الولايات المتحدة - نتيجة التيسير فى شروط الاقتراض وماصاحبه من ادوات ومشتقات مالية لتوزيع مخاطر هذا النوع من الاقتراض على البنوك والمؤسسات المالية حول العالم ، وفى السياق نفسه استسهل قطاع الأعمال الحقيقى تحقيق أرباح سريعة من خلال الاندماجات والاستحوادات وإعادة الهيكلة بدلاً من التركيز على الانتاج والخدمات وانتهى الامر بهذا القطاع ايضاً الى تراكم مستويات عالية من الديون ، بالاضافة الى ذلك أوجدت برامج الخصصة والتحرير المالى فيما سُمى "بالاسواق الناشئة" فرصاً جديدة لتوسيع قاعدة النمو المالى الصرف ، وبناء على ذلك كله لم يؤدى انهيار قطاع التمويل العقارى فى الولايات المتحدة الى تهديد بنوكها المحلية فقط بل امتد هذا التهديد الى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى حول العالم وبالذات فى اوربا واسيا وامريكا اللاتينية والتي شاهدت من قبل - خلال فترة التحرر النيوليبرالى - مجموعة من ازمات فقاعات المضاربة فى المكسيك 1994 وجنوب شرق اسيا 1977 وروسيا 1998 والارجنتين 2001 ... الخ.

● أدت الليبرالية الجديدة الى شكل جديد للاقتصاد الرأسمالى الدولى يتصف بعدة خصائص (1) اندماج على مستوى العالم وتفكك داخل الاوطان (2) علاقة معقدة بين الرأسمال الاجنبى والوطنى والدولة القومية (3) نهج فى التقشف المالى وفتح الاسواق الوطنية (4) توزيع جديد للعمل الدولى تسيطر عليه الشركات عابرة القارات اللاعب الرئيسى والقوى فى العولمة النيوليبرالية (5) ضعف قدرة النقابات على حماية حقوق العاملين واحداث التوازن فى قطاع العمل (6) تغير فى دور صندوق النقد ليصبح منذ الثمانينات من

القرن الماضى دولة فوقية تضع شروط الهوية والمسارات الاقتصادية للدول (7) انكماش دور وحجم وتأثير الطبقات الوسطى الاكثر تضرراً من النهج النيوليبرالى فى دول الشمال بصفة خاصة ، ولقد انتقلت دول الجنوب الى هذا النمط الاقتصادى الجديد وغابت فيها بالتالى العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وتشابكت مصالح النخب الجديدة لهذه الدول مع الدوائر العالمية للاستثمار والتجارة والمالية ، واختفت "الدولة التنموية" تحت ضغط الولايات المتحدة ومناصريها من دول ومؤسسات واستبعدت استراتيجيات الاكتفاء الذاتى من الطعام بحجة الحصول على ايرادات من العملات الصعبة عن طريق تصدير الحاصلات الزراعية لتمويل النقص فى الغذاء، فالهدف الاستراتيجى هو " الدولة التنافسية" - منخفضة اجور العمالة- مقابل الدولة التنموية التى تقوم على التصنيع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية والتى تسعى الى تحقيق الرفاهة لمعظم مواطنيها، ليست هذه هى الرأسمالية التى عرفها العالم فى السابق والى أرست قواعد دولة الرفاهة فى دول الشمال وليست هى ايضا هذا النموذج التنموى التى عرفته دول الجنوب بعد الاستقلال تحت مسمى رأسمالية الدولة.

● وهكذا أنت نهاية العقد الأول من الالفية الثالثة - والذى شاهد هيكلة الدول لصالح اعادة توزيع الدخل والثروة على الاغنياء - بازمة كبرى ادت الى اهتزاز اركان نموذج مجتمع السوق مما دفع القيادات السياسية للدول الرأسمالية الى التدخل السريع والكثيف بحزمات إنقاذ من الخزانة العامة، وعليه يمكن اعتبار الازمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى يمر بها عالم اليوم هى فى جوهرها ازمة الليبرالية الجديدة التى ماهى الا مشروع لسيطرة طبقية على حساب التنمية الحقيقية للشعوب.

شريف دلاور